

## وزير الداخلية

### العناوين.

- ★ وزارة الداخلية هي الذراع التنفيذي لهيئة النزاهة.
- ★ عندما يتحول المواطن شريك مع المؤسسة الأمنية.
- ★ أوصلنا رسالة مهمة الى الجميع من خلال قضية "زينة سعود".

سرعة استجابة مكتب وزير الداخلية شجعنا للقيام  
بزيارة ليلية لمقر اقامته في المنطقة الخضراء .. وكان علينا ان  
نوثق هذا اللقاء بالصوت والصورة.

وبين نهاية الدوام ووقت اللقاء بوزير الداخلية, كان هناك  
وقت طويل .. اضطررنا للتجوال والبحث عن طعام يسد  
الرمق وحصلنا بالكاد على سندويج وقدر شاي .. ثم توجهنا  
الى مقر اقامة الوزير .

بعد الاجراءات التفتيشية والمرور بنقاط السيطرة دخلنا  
الى المكان .. كان المكان عبارة عن قاعة واسعة مزودة بأجهزة  
انارة وتصوير .

طلبنا من المصور ان يحضر كل شيء قبل قدوم وزير الداخلية  
.. وتم ذلك بسرعة وهمة المصور .

دخل الوزير للمكان وهو يرتدي ملابس بسيطة توحى  
بالراحة والاسترخاء .. وخاض مع زميلي حديثاً خاصاً عن  
العشائر ومدن معينة .. واحسست بشعور من الاسترخاء وانا  
اخوض الحديث مع الوزير وكانت تشغل بالي مسألة واحدة  
تحدد الهدف من اللقاء واعني بها مسألة التنسيق بين المؤسسات  
والجهات الحكومية للوصول الى هدف مشترك.

" **بادر الوزير بالقول :**

لدينا وسائل اتصال داخلية وخارجية وبدون هذه الوسائل لن  
نتمكن من العمل.

وبعد اتصال رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي  
بي. بدأ كادر الوزارة بالعمل .. و اخص بالذكر هنا مدير  
الشرطة العربية والدولية.

هذا يعني .. كانت استجابة سريعة لتطويق الحالة.

اعتقد ان نجاح أي عمل يعتمد على عدة عناصر اهمها التنسيق بين الاجهزة الامنية لغرض انفاذ القوانين ومتابعة قضايا الفساد .. وبالتالي سرعة وصول اجهزتنا من اللجان والضباط الذين نكلفهم في تنفيذ اجراءات هيئة النزاهة والقضاء عموماً في مختلف المجالات.

وقضية "زينة سعود" بدأت بالنسبة لنا - باتصال هاتفي من قبل رئيس هيئة النزاهة الذي طلب دعم واسناد وزارة الداخلية من خلال مديرية الشرطة العربية والدولية الانتربول وهي من الدوائر المتخصصة والتي ترتبط بمجموعة جهات تتصل بها .. لدينا اتصال بسكرتارية جنيف ونقاط اتصال ومكاتب الانتربول العربي والاقليمي .. والمكتب العربي لمكافحة الجريمة .. وهذا المكتب مقره في بغداد.

وكان الاجراء الذي اتخذ بحق المتهمة "زينة سعود" هو اسرع اجراء لملاحقة المتهمة باختلاس مبالغ كبيرة من امانة بغداد.

وانا اعتبر هذا الذي حدث مؤشراً يعطي اهمية كبيرة لاهتمام المؤسسات لمكافحة الفساد والظواهر السلبية حتى لا نخلق مواقف تضعف سمعة العراق على المستوى العربي والاقليمي والدولي.

وهيئة النزاهة كمؤسسة معنية بمكافحة الفساد لابد من دعمها للحد من أولئك الذين يخططون للاستجوان على المال العام ويفكرون بالهرب خارج العراق .. آنذاك يبدأ التنسيق بين وزارة الداخلية وهيئة النزاهة لملاحقة المطلوبين.

" **قلت:** حسناً .. لنستمع منكم عن الاجراءات التي اتخنتموها بعد اتصال رئيس هيئة النزاهة بكم ؟



" **قال السيد وزير الداخلية:** اتصلت بالمكتب الخاص وابلغتهم بسرعة اصدار امر بالسفر للضباط الذين يتابعون هذا الموضوع باتجاه بيروت وعمان ودمشق.

بقي المكتب يعمل طيلة ساعات الليل حتى اكملوا اجراءات حجوزات الضباط الذين صدر لهم الامر بالتحرك لمساعدة محققي هيئة النزاهة الذين كانوا متواجدين في بيروت. واعتبر ان التنسيق بين وزارتنا وبين هيئة النزاهة بمثابة مسؤولية وطنية تؤدي الى خلق روح من التعاون.

وبما اننا نعتقد ان عمل كل موظف ان يحافظ على المال العام وسمعة البلد، فان دور الضباط بالتنسيق مع محققي هيئة النزاهة يعتبر استجابة طيبة لتنفيذ القوانين.

" **قلت:** وماذا عن الدول مثل الاردن ولبنان وسوريا.. هل هنالك تنسيق؟

" **قال:** بالتأكيد هنالك تنسيق ولجان مشتركة بيننا وبينهم خصوصاً في الملف الامني.

وقد اوصلنا رسالة مهمة الى الجميع هي اننا - في العراق - ومن خلال السنوات الاربع الماضية قطعنا شوطاً في تكوين القدرات والقابليات لاكمال ما مطلوب من اجهزتنا في تنفيذ القوانين العراقية واجراءات القضاء العراقي في المحافظة على المال العام.

" **قلت:** هذه الروح العالية في التعاون بين مؤسسات الدولة، ما شعوركم الشخصي معالي الوزير؟

" **قال:** انا سعيد وفرح بحركة الاخوة في هيئة النزاهة في هذه القضية وبالتنسيق مع امانة بغداد واهتمام المؤسسات بشكل عام.

لابد للانسان المسؤول في الوظيفة العامة ان يعمل بمعية رجال قادرين على تنفيذ المهمات الموكلة .. هذه المهمات قد تكون كبيرة في بلد مثل العراق يعاني من الارهاب والجريمة المنظمة.

" **قلت:** متى يحقق المسؤول هدفه ؟

" **قال:** عندما يتحول المواطن الى شريك مع المؤسسة الامنية في الحفاظ على المال العام.

في بداية عملنا في وزارة الداخلية واكبت المرحلة التي شكلت فيها هيئة النزاهة في سنة ٢٠٠٤ .. كان هناك اهتمام بانشاء هيئة تعنى بمكافحة جرائم الفساد والتجاوز على المال العام.

والهيئة بالتاكيد تحتاج الى الدعم .. ولكن أي نوع من الدعم. المهم هو الدعم السياسي الذي تقدمه المنظومة السياسية لهيئة النزاهة عبر تخليص عمل النزاهة من التأثير الحزبي لانجاز المهام الرقابية والتفتيشية بشكل سلس ودون تدخل احد.

لانا اذا اوكلنا مهام التفتيش والتجري الى حزبيين, فهذا يضعف مهمة التفتيش ويجعل نظام الشفافية في خطر ما يؤثر على رصد الحالات والخروقات.

في سنة ٢٠٠٦ كنا حريصين كوزارة داخلية على تقديم الدعم للمكاتب التي انشأتها الهيئة في عموم العراق لتوفير كل الامكانيات لتنفيذ الواجبات المشتركة.

ولكي نكون حريصين اكثر عقدنا مؤتمرات مشتركة بين وزارة الداخلية وهيئة النزاهة .. وهناك ١٧ فريقاً امنياً يعمل مع مكاتب التحقيقات في هيئة النزاهة...

ويمكن اعتبار وزارة الداخلية بمثابة الذراع التنفيذي  
لهيئة النزاهة.  
وهناك مهمة أخرى لوزارة الداخلية هي حماية القضاء من  
خلال المحافظة على مؤسساته واستقدام الشهود واحضارهم.